المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

التطورات النقدية والمالية
في دول مجلس التعاون في العام 2023م

العدد العاشر

أبريل 2024م

المحتويات

الموضوع	الصفحة
تقديم	**4**
ملخص تنفيذي	**6 - 5**
أولاً. التطورات الاقتصادية الدولية	**10 - 7**
1.1: الناتج الإجمالي العالمي	7
2.1: التضخم العالمي	7
3.1: أسعار الطاقة العالمية	8
4.1: أداء أسواق المال العالمية	9
5.1: تطورات أسعار الفائدة العالمية	10 - 9
ثانياً. التطورات النقدية في مجلس التعاون	**16 – 11**
1.2: تطورات السياسة النقدية وأسعار الفائدة في دول مجلس التعاون	12 - 11
2.2: عرض النقد في مجلس التعاون	14 - 13
3.2: عرض النقد بمفهومه الضيق (م1) حسب الدول	15 - 14
4.2: عرض النقد بمفهومه الواسع (م2) حسب الدول	15
5.2: صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية	16
ثالثاً. أداء القطاع المصرفي في مجلس التعاون	**23 – 17**
1.3: أصول البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون	18 - 17
2.3: إجمالي الودائع المصرفية لدى البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون	18
3.3: إجمالي القروض المقدمة من البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون	19
4.3: نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص من إجمالي القروض في مجلس التعاون	19
5.3: توزيع القروض حسب الأنشطة الاقتصادية في دول مجلس التعاون	21 - 20
6.3: نسبة القروض المتعثرة من إجمالي القروض في دول مجلس التعاون	22
7.3: نسبة القروض إلى الودائع في دول مجلس التعاون	22
8.3: نسبة كفاية رأس المال في دول مجلس التعاون	23
9.3: صافي أرباح البنوك التجارية العاملة في دول مجلس التعاون	23
مصادر البيانات	**24**

تم إعداد هذا الإصدار استناداً الى دليل الإصدارات الإحصائية

المعتمد من قبل المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

نسخة إلكترونية من الإصدار متاحة على الموقع الإلكتروني للمركز حسب الرابط التالي:
https://www.gccstat.org/ar/statistic/publications/monetary-and-financial-statistics

©شوال 1445هـ ،أبريل 2024م

جميع الحقوق محفوظة

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى هذا الإصدار كما يلي:

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية GCC-STAT،2023م. التطورات النقدية والمالية في دول مجلس التعاون في العام 2023م. مسقط - سلطنة عُمان.

جميع المراسلات توجه إلى :

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ص.ب. 840، مسقط - سلطنة عمان

هاتف: 24346499 968 +

فاكس: 24343228 968 +

البريد الإلكتروني : info@gccstat.org

الصفحة الإلكترونية: www.gccstat.org

تقديم

يسر المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون أن يقدم هذا التقرير حول التطورات النقدية والمالية بدول المجلس في العام 2023م. ويهدف التقرير إلى إبراز التطورات النقدية والمصرفية ليس فقط للدول الأعضاء في مجلس التعاون منفردة بل كذلك يقدم مؤشرات كلية تجميعية لها كتكتل، إضافة إلى مقارنة التطورات النقدية وأداء القطاعات المصرفية بين كل من الدول الأعضاء مع أداء الدول الأخرى.

وفي هذا السياق، يتضمن التقرير التطورات في مجال عرض النقد بكافة مكوناته، وصافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية في مجلس التعاون، وأصول القطاع المصرفي، وحجم الودائع والقروض، إضافة إلى أبرز مؤشرات السلامة المالية للبنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون.

وإذ يشكر المركز الإحصائي الخليجي البنوك المركزية الخليجية على تعاونهم الكريم من خلال توفير البيانات الإحصائية والمعلومات عن أداء وتطورات الأداء النقدي والمصرفي، ويأمل أن يشكل التقرير مصدراً هاماً حول أهم التطورات النقدية والمالية في مجلس التعاون وإبراز مؤشرات سلامة القطاع المصرفي وقدرته على الإسهام بفعالية في تمويل النشاط التجاري والاقتصادي، وأن يكون التقرير مكملاً للجهود الرامية إلى تعزيز التعاون والترابط بين القطاعات النقدية والمالية بدول المجلس لتحقيق أهداف السوق الخليجية المشتركة والوحدة الاقتصادية الخليجية.

ملخص تنفيذي

لا يزال الاقتصاد العالمي يظهر مرونة ملحوظة مع ثبات النمو الاقتصادي وانخفاض الضغوط التضخمية، مع نشاط أقوى مما كان متوقعا في الولايات المتحدة والصين والأسواق الناشئة الكبيرة، وذلك رغم التوترات الجيوسياسية ولا سيما استمرار الحرب الروسية-الأوكرانية وحالة التوتر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي بلغت نسبة نمو الناتج الإجمالي العالمي الحقيقي نحو 3.5% في العام 2022م، ومن المتوقع أن تتباطأ هذه النسبة إلى 3.2% خلال الفترة 2023م-2025م. وتشير تقديرات الصندوق أيضاً إلى أن معدلات التضخم العالمي ستواصل الانخفاض عن المستوى الذي بلغ 8.7% في العام 2022م حيث تراجع إلى 6.8% في العام 2023م، وذلك انعكاساً لسياسة التشدد النقدي التي اتبعتها البنوك المركزية وإلى الاستقرار النسبي في أسعار السلع الرئيسية.

وانخفض متوسط سعر برميل خام برنت خلال العام 2023م إلى 82 دولار أمريكي بعد ارتفاعه الكبير الذي شهده العام 2022م حيث بلغ نحو 101 دولار أمريكي متأثراً بانعكاسات الحرب الروسية-الأوكرانية، ومقارنة مع متوسط بلغ 71 دولار أمريكي في عام 2021م، وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي سيكون متوسط سعر برميل النفط حوالي 80.6 دولار أمريكي في العام 2024م و 75.6 دولار أمريكي في العام 2025م.

وكذلك الأمر بالنسبة لمتوسط أسعار الغاز الطبيعي، حيث إنخفضت بشكل حاد، وبلغ متوسط سعر الغاز الطبيعي الأمريكي (Henry Hub) نحو 2.5 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (mmBtu) في العام 2023م، مقارنة مع 6.4 دولار أمريكي في العام 2022م.

أما بالنسبة لحركة الأسهم، فقد كان العام 2023م هو الأفضل منذ سنوات لأداء أسواق المال العالمية الرئيسية وبالتحديد الأمريكية، إذ سجل مؤشر الأسهم الأمريكية (إس آند بي 500) مكاسب سنوية بنحو 24.2%، وصعد مؤشر ناسداك المجمع بنسبة 43.4% في هذا العام، أما مؤشر داو جونز الصناعي فقد ارتفع 13.7%، واختتمت الأسهم الأوروبية (Stoxx 600) العام 2023 بمكاسب سنوية بنسبة 12.7%، وبلغت مكاسب مؤشر Nikkei 225 الياباني 28.2%.

في ما يخص السياسة النقدية بدول مجلس التعاون، وفي ضوء اعتماد دول المجلس لسياسة سعر الصرف الثابت لعملاتها (بإستثناء دولة الكويت[1])، قامت البنوك المركزية الخليجية بمواصلة رفع أسعار الفائدة تماشياً مع رفع البنك الاحتياطي الأمريكي أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي، وذلك بالرغم من معدلات التضخم المنخفضة نسبياً في دول المجلس مقارنة مع المعدلات العالمية.

1. بدءاً من 20 مايو 2007، وبموجب المرسوم رقم 147/2007، تم إعادة ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة غير مفصح عنها ومرجحة من العملات العالمية لأهم الشركاء التجاريين والماليين لدولة الكويت.

وشهدت المؤشرات النقدية أداءً جيداً في العام 2023م. حيث بلغ إجمالي عرض النقد بمعناه الضيق (م1) في مجلس التعاون بنهاية العام 2023م نحو 728 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 2.0% مقارنة مع قيمته بنهاية 2022م. في حين بلغت قيمة عرض النقد بمعناه الواسع (م2) بنهاية العام 2023م نحو 1,612 مليار دولار أميركي وبنسبة ارتفاع بلغت 10.5% مقارنة مع قيمته بنهاية العام 2021م. وارتفع مجموع صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية في العام 2023م بنسبة 5.6% مقارنة مع العام السابق، ليصل إلى حوالي 716.9 مليار دولار أمريكي.

وفي ما يخص أداء القطاع المصرفي الخليجي، بلغ إجمالي أصول البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون بنهاية العام 2023م نحو 3,207 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 8.1% مقارنة مع حجم الأصول بنهاية العام 2022م.، ويعزى هذا إلى نمو الأصول في كافة الدول بنسب متفاوتة بلغ أعلاها نحو 11.1% لأصول البنوك التجارية العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وكذلك، بلغ إجمالي الودائع المصرفية لدى البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون بنهاية العام 2023م نحو 1,905 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 8.1% مقارنة مع حجمها بنهاية العام 2022م.

وبلغ إجمالي رصيد القروض المقدمة من البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون بنهاية العام 2023م نحو 1,870 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 6.2% مقارنة مع حجمها بنهاية العام 2022م. وسجلت جميع الدول نمواً لإجمالي القروض بنهاية العام 2023م تراوحت بين 1.9% في دولة الكويت و 10.0% في المملكة العربية السعودية، مقارنة مع العام السابق، علماً بأن الحصة الأكبر من هذه القروض كانت للقطاع الخاص وبلغت ما يقارب 80.7% على مستوى تكتل مجلس التعاون.

وتبين مؤشرات أداء القطاع المصرفي الخليجي أن البنوك التجارية العاملة في دول المجلس تتمتع بمتانة مالية سواء من ناحية مؤشرات الربحية مثل العائد على الأصول والتي تراوحت بين 1.3% و2.2%، أم من ناحية الملاءة المالية حيث حافظت المصارف على معدلات كفاية رأس المال عالية جداً في كافة دول المجلس مقارنة مع الحد الأدنى التنظيمي لنسبة كفاية رأس المال بموجب بازل 3، إضافة إلى معدلات منخفضة للقروض المتعثرة.

أولاً. التطورات الاقتصادية الدولية

1.1: الناتج الإجمالي العالمي

تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى نمو الناتج الإجمالي العالمي الحقيقي بنسبة 3.2% في العام 2023م، على أعقاب الارتفاع الذي شهده العام 2022م بنسبة 3.5%، ومن المتوقع أن تستقر نسبة النمو على 3.2% في العامين 2024م و 2025م. ومع ذلك فأن هذه التنبؤات دون المستوى البالغ 3.8% للفترة 2000-2019م وذلك بسبب السياسات النقدية الانكماشية التي حددتها البنوك المركزية لمعالجة الضغوط التضخمية، وسحب الدعم المالي في سياق ارتفاع الديون الذي يؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي، وانخفاض نمو الإنتاجية الأساسية، (شكل رقم 1).

شكل 1: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، 2020 - 2025م

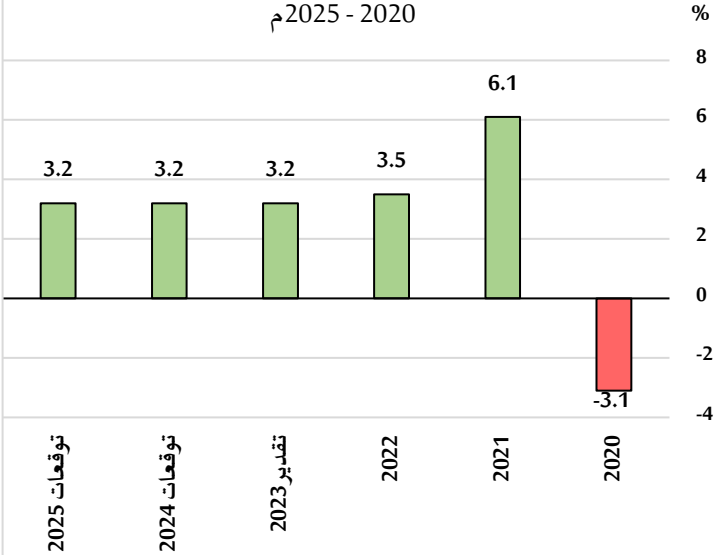

مصدر البيانات: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي (أبريل 2024م).

2.1: التضخم العالمي

تتوقع تقديرات صندوق النقد الدولي هبوط معدل التضخم العالمي في العام 2023م إلى 6.8% بعدأن بلغ المعدل نحو 8.7% في العام 2022م، وذلك نتيجة استمرار البنوك المركزية في أنحاء العالم بتشديد السياسة النقدية. وتشير أيضاً التقديرات إلى استمرار تباطؤ معدل التضخم العالمي إلى 5.9% و 4.5% في العام 2024م و2025م على التوالي. وبشكل عام يتوقع انخفاض المتوسط السنوي للتضخم لنحو 80% من اقتصاديات العالم في العام 2024م، (شكل رقم 2).

شكل 2: معدلات (%) التضخم العالمية، 2019 - 2025م

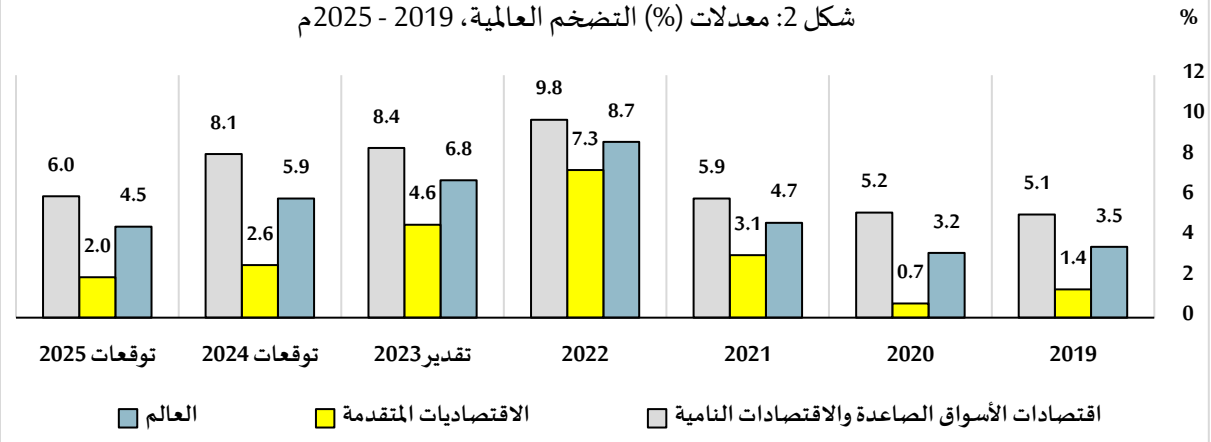

مصدر البيانات: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي (أبريل 2024م).

3.1: أسعار الطاقة العالمية

انخفض متوسط سعر برميل خام برنت خلال العام 2023م إلى 82 دولار أمريكي بعد الارتفاع الكبير الذي حققته أسعار النفط خلال العام 2022م متأثرة بانعكاسات الحرب الروسية-الأوكرانية، إذ بلغ متوسط سعر برميل نفط برنت في العام 2022م نحو 101 دولار أمريكي مقارنة مع متوسط بلغ 71 دولار أمريكي في عام 2021م، (شكل رقم 3).

شكل 3: متوسط سعر نفط برنت، 2021 – 2023م

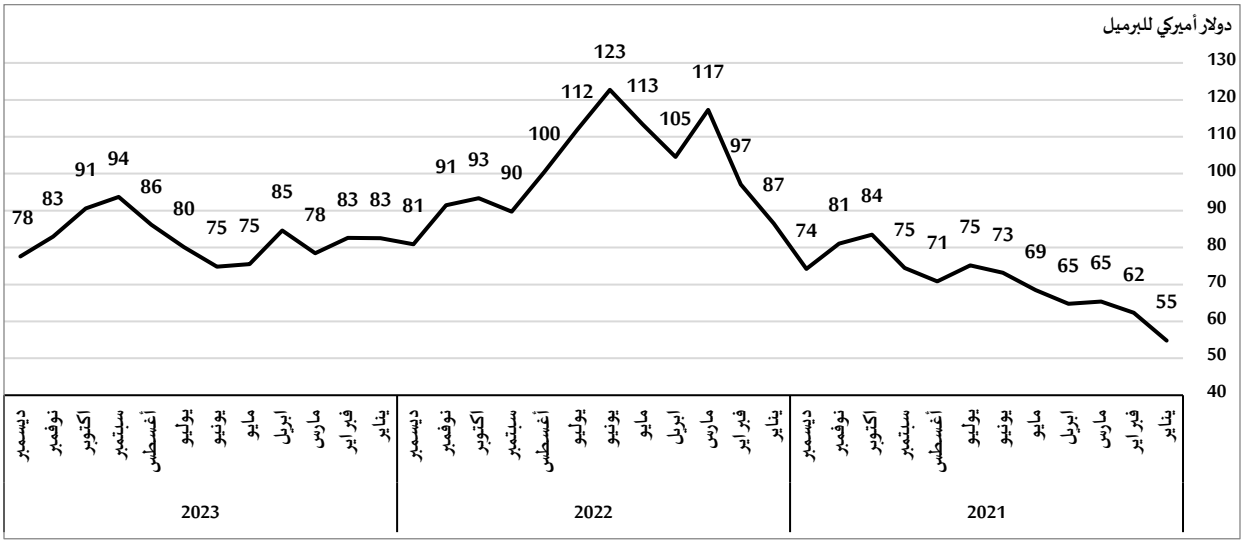

مصدر البيانات: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

وشهدت أسعار الغاز الطبيعي في الأسواق العالمية في العام 2023م نمطاً شبيهاً بذلك الذي شهدته أسواق النفط حيث أنخفضت بشكل حاد وبلغ متوسط سعر الغاز الطبيعي الأمريكي (Henry Hub) نحو 2.5 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (mmBtu) في عام 2023م، مقارنة مع 6.4 دولار أمريكي في عام 2022م، (شكل رقم 4).

شكل 4: متوسط سعر الغاز الطبيعي، 2021 – 2023م

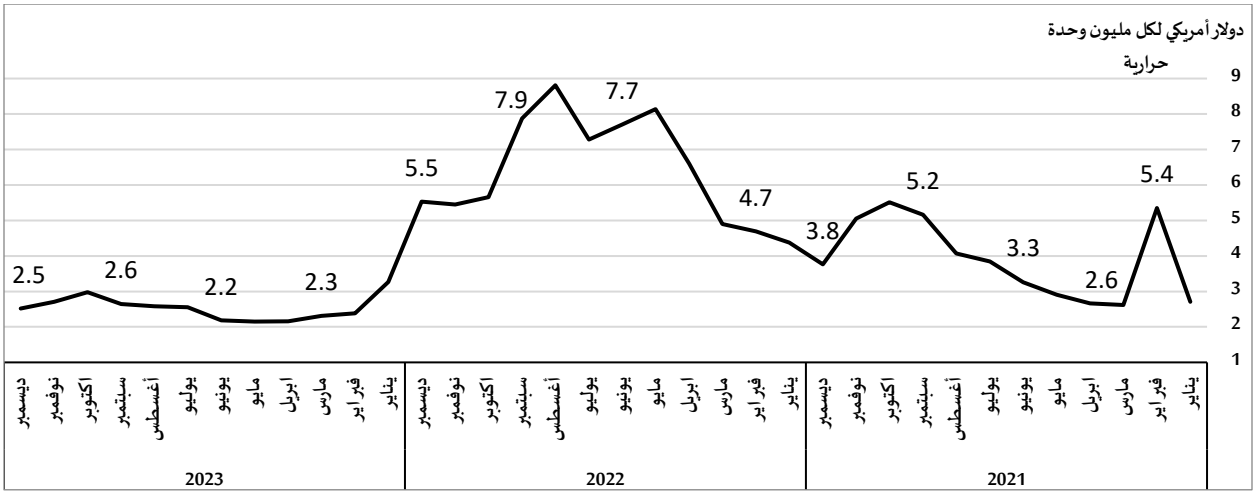

مصدر البيانات: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

4.1: أداء أسواق المال العالمية

على صعيد حركة الأسهم، كان العام 2023م هو الأفضل منذ سنوات لأداء أسواق المال العالمية الرئيسية وبالتحديد الأميركية، إذ سجل مؤشر الأسهم الأمريكية (إس آند بي 500) مكاسب سنوية بنحو 24.2%، وصعد مؤشر ناسداك المجمع بنسبة 43.4% في هذا العام، أما مؤشر داو جونز الصناعي فقد ارتفع 13.7%، واختتمت الأسهم الأوروبية (Stoxx 600) العام 2023 بمكاسب سنوية بنسبة 12.7%، وبلغت مكاسب مؤشر Nikkei 225 الياباني 28.2%، وارتفع أيضا مؤشر المملكة المتحدة (فوتسي 100) ليختتم العام محققا مكاسب بنسبة 3.8%، لكنه تخلف عن أغلب المؤشرات العالمية. في حين سجل مؤشر شنجهاي خسائر بنسبة بلغت -3.7%، (شكل رقم 5).

شكل 5: أداء المؤشر العام لأسواق المال العالمية، 2023م

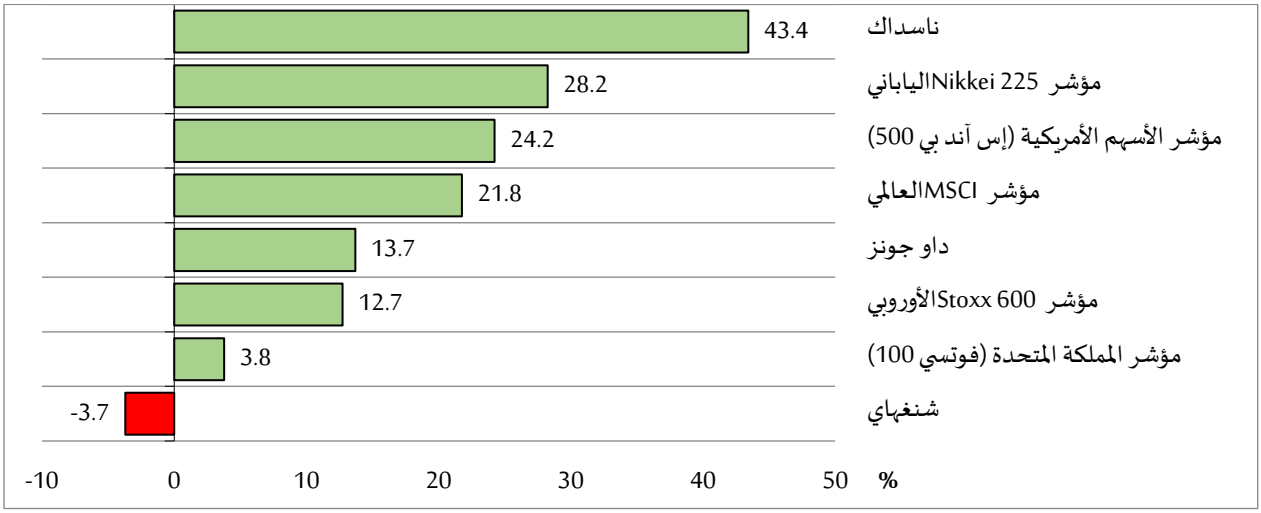

مصدر البيانات: https://finance.yahoo.com/

5.1: تطورات السياسة النقدية وأسعار الفائدة العالمية

واجه الاقتصاد العالمي تحديات جمة خلال العامين 2022م و 2023م أبرزها تصاعد معدلات التضخم العالمية إلى مستويات غير مسبوقة، والتي أدت بصناع السياسة المالية للعمل بآلية سعر الفائدة لإمتصاص التضخم المرتفع، حيث واصل البنك الإحتياطي الأمريكي رفع أسعار الفائدة على الدولار لأربع مرات في العام 2023م، إذ تم رفع نسبة الفائدة من 4.5% في ديسمبر من العام 2022م لتصل إلى 5.5% بنهاية يوليو 2023م، ولم يرفع أسعار الفائدة خلال الفترة اللاحقة من العام 2023م، على خلفية المؤشرات بانخفاض معدلات التضخم. كذلك، رفع البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة لتصل 4.5% في سبتمبر من العام 2023م مقارنة مع 2.5% في بداية العام، لكنه بدأ بعدها بإرسال إشارات بأنه ربما يستعد لخفضها مع استمرار تراجع التضخم في منطقة اليورو، (شكل رقم 6).

والجدير بالذكر أن ارتفاع أسعار الفائدة بالشكل الذي شهده العام 2022م والعام 2023م من شأنه أن يزيد من تكلفة خدمة الدين العام مع ما سيتبعه ذلك من آثار سلبية على العجوزات في الموازنة العامة للدول ذات معدلات الدين العام المرتفع والذي بدوره يقود إلى تباطؤ النمو الاقتصادي.

شكل 6: أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي واليورو ، 2022 – 2023م

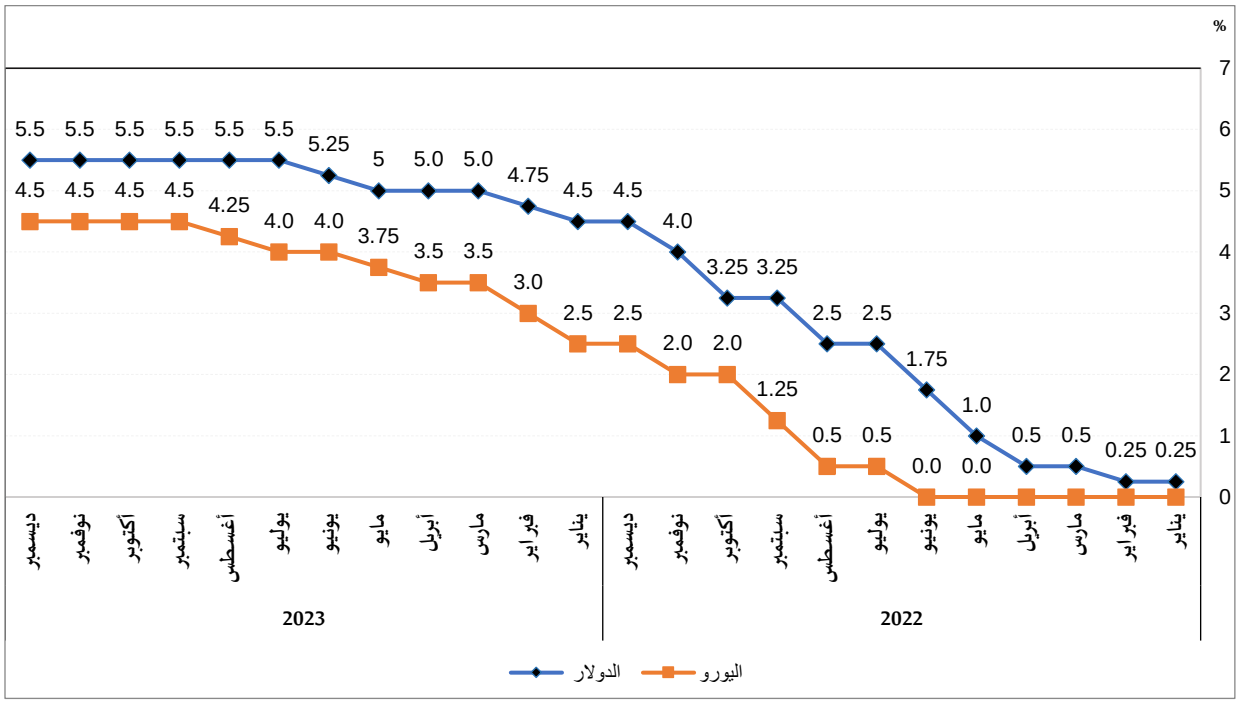

مصدر البيانات: tradingeconomics.com

ثانياً. التطورات النقدية في مجلس التعاون

1.2: تطورات السياسة النقدية وأسعار الفائدة في دول مجلس التعاون

في ضوء اعتماد دول مجلس التعاون لسياسة سعر الصرف الثابت لعملاتها (بإستثناء دولة الكويت[2])، وبهدف تعزيز الاستقرار المالي والنقدي في أسواق هذه الدول استجابت البنوك المركزية الخليجية للتغيرات في السياسة النقدية للبنك الاحتياطي الأمريكي على مدار الفترة الماضية، حيث واصلت رفع أسعار الفائدة تماشياً مع رفع البنك الاحتياطي الأمريكي أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي وذلك منذ اوائل العام 2022م، وعلى الرغم من معدلات التضخم المنخفضة نسبياً في دول المجلس مقارنة مع المعدلات العالمية. حيث بلغ معدل التضخم الخليجي 3.4% في العام 2023م مقارنةً مع العام السابق، في حين جاء معدل التضخم العالمي بنحو 6.8% بذات الفترة حسب تقديرات صندوق النقد الدولي.

والجدير بالذكر أن معدلات رفع أسعار الفائدة المقررة من قبل البنوك المركزية الخليجية في العام 2023م جاءت بوتيرة أقل من تلك التي أقرتها في العام 2022م، حيث قام مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي برفع سعر الفائدة على الإقراض ما بين البنوك لليلة واحدة على مراحل حتى بلغ 5.2% في ديسمبر 2023م مقارنة مع 4.2% في ديسمبر 2022م ومجرد 0.2% في يناير 2022م، وشهد معدل التضخم بدولة الإمارات العربية المتحدة تراجعاً من 4.8% في العام 2022م إلى 1.6% في العام 2023م، (شكل رقم 7). واستخدم مصرف البحرين المركزي سعر اتفاقية إعادة الشراء (الريبو) وواصل رفعه ليصل بنهاية شهر ديسمبر من العام 2023م إلى 7.0%، وبالتزامن مع ذلك، تراجع معدل التضخم بمملكة البحرين من 3.6% في العام 2022م إلى 0.1% في العام 2023م، (شكل رقم 8).

شكل 7: الإمارات، الفائدة على الإقراض ما بين البنوك التقليدية لليلة واحدة

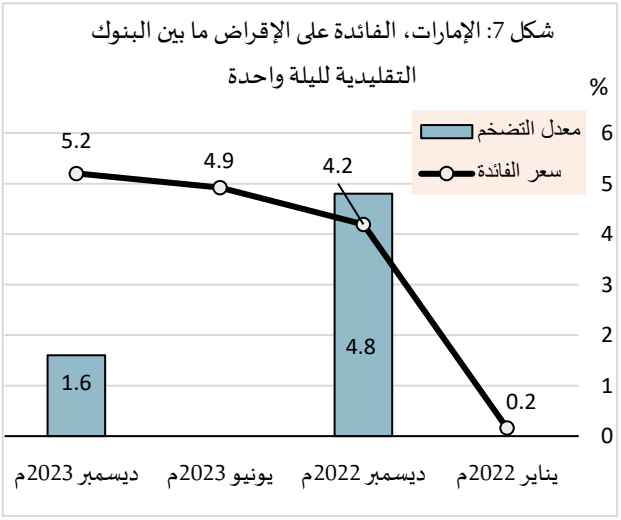

شكل 8: البحرين، سعر الفائدة "اتفاقية إعادة الشراء (الريبو)"

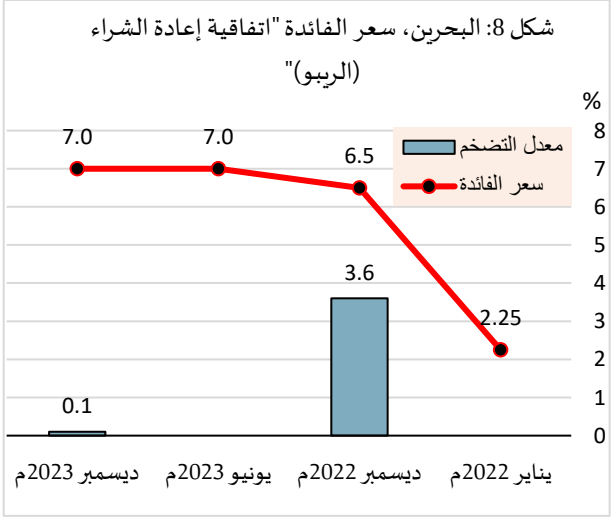

وأيضاً قام البنك المركزي السعودي برفع سعر اتفاقية إعادة الشراء (الريبو) ليبلغ 6.0% في ديسمبر 2023م، بعد أن كانت نسبته 5.0% في ديسمبر 2022م ومجرد 1.0% في يناير 2022م، وبلغ معدل التضخم بالمملكة العربية السعودية 2.3% في العام

2 . بدءاً من 20 مايو 2007، وبموجب المرسوم رقم 147/2007، تم إعادة ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة غير مفصح عنها ومرجحة من العملات العالمية لأهم الشركاء التجاريين والماليين لدولة الكويت.

2023م متراجعاً بشكل طفيف عن معدل العام 2022م، (شكل رقم 9). وكذلك رفع البنك المركزي العماني سعر اتفاقية إعادة الشراء (الريبو) ليصبح 6.0% في ديسمبر 2023م مقارنة مع 4.774% في ديسمبر 2022م و0.5% فقط في يناير 2022م، وتراجع معدل التضخم بسلطنة عُمان من 2.5% في العام 2022م إلى 0.9% في العام 2023م (شكل رقم 10).

شكل 9: السعودية، سعر الفائدة "اتفاقية إعادة الشراء (الريبو)"

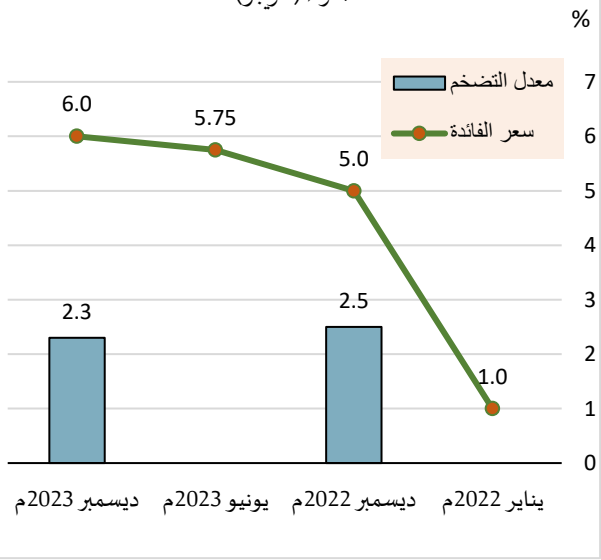

شكل 10: عُمان، سعر الفائدة "اتفاقية إعادة الشراء (الريبو)"

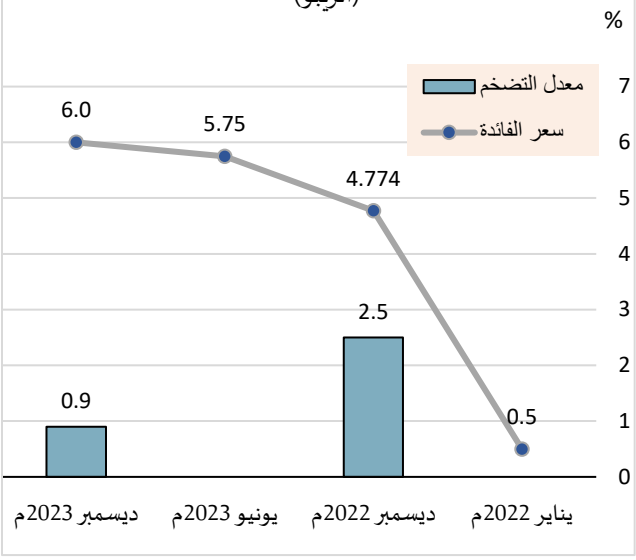

ورفع مصرف قطر المركزي سعر إعادة الشراء (الريبو) ليصبح 6.0% في نهاية العام 2023م مقارنة مع 5.25% % في نهاية العام السابق، وقد تراجع معدل التضخم بدولة قطر من 5.0% في العام 2022م إلى 2.9% في العام 2023م، (شكل رقم 11). وكذلك رفع بنك الكويت المركزي اتفاقية إعادة الشراء (الريبو) ليصل في ديسمبر 2023م لنحو 3.875%، بعد أن كان 3.125% في ديسمبر 2022م، وبلغ معدل التضخم بدولة الكويت في العام 2023م نحو 3.6% بعد أن كان 4.0% في العام 2022م، (شكل رقم 12).

شكل 11: قطر، سعر الفائدة "اتفاقية إعادة الشراء (الريبو)"

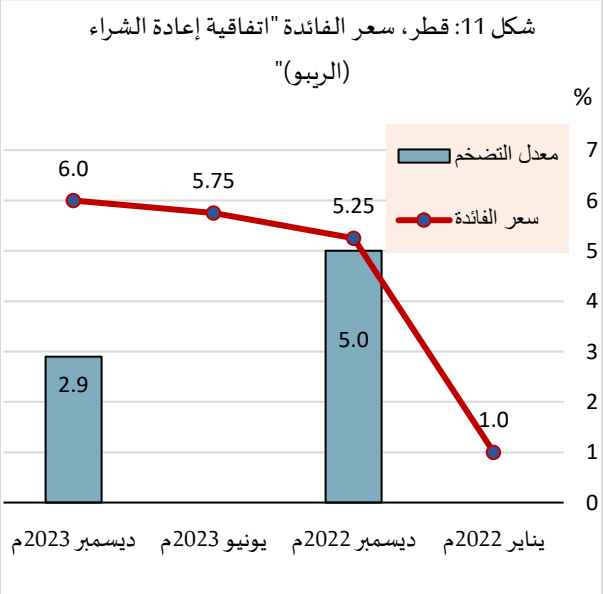

شكل 12: الكويت، سعر الفائدة "اتفاقية إعادة الشراء (الريبو)"

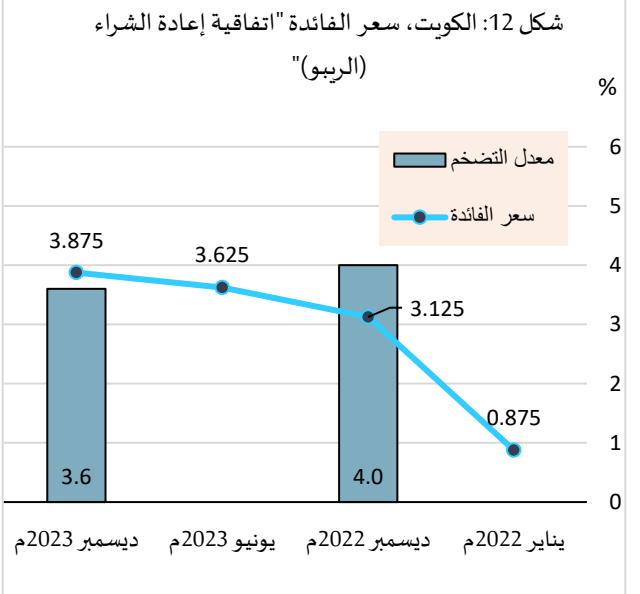

2.2: عرض النقد في مجلس التعاون

بلغ إجمالي عرض النقد بمعناه الضيق (م1) في مجلس التعاون بنهاية العام 2023م نحو 728 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 2.0% مقارنة مع قيمته بنهاية 2022م. في حين بلغت قيمة عرض النقد بمعناه الواسع (م2) بنهاية العام 2023م نحو 1,612 مليار دولار أميركي وبنسبة ارتفاع بلغت 10.5% مقارنة مع قيمته بنهاية العام 2021م (شكل رقم 13).

شكل 13: عرض النقد بمجلس التعاون، 2020 - 2023م

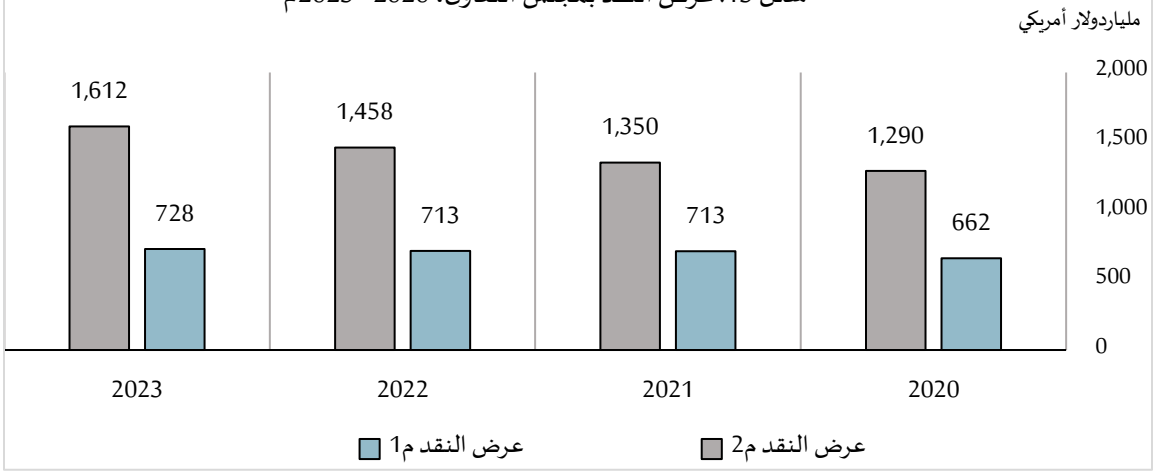

وفيما يخص معدلات النمو الشهري، يظهر من خلال (شكل رقم 14) أن عرض النقد م2 واصل تسجيل نسب نمو إيجابية خلال العام 2023م وبوتيرة أعلى من نسب النمو المسجلة في الأشهر المماثلة من العام 2022م، في حين أن عرض النقد م1 شهد تراجعاً خلال أشهر العام 2023م مقارنةً مع العام السابق، وبإستثناء الربع الأخير من العام 2023م الذي سجل فيه معدلات نمو إيجابية.

شكل 14: معدل النمو (%) السنوي لعرض النقد بمجلس التعاون، يناير 2022 – ديسمبر 2023م

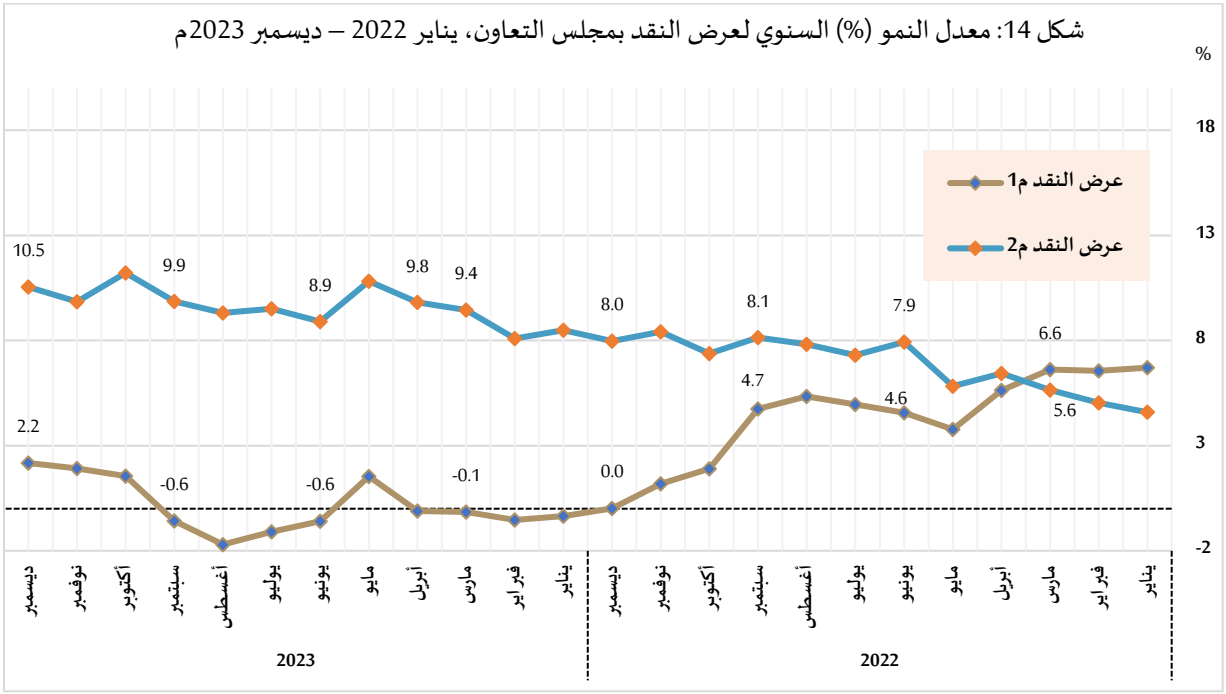

وفيما يخص مكونات عرض النقد، شهدت الودائع تحت الطلب تراجعاً خلال غالبية أشهر العام 2023م مقارنةً مع العام السابق بإستثناء الربع الأخير من العام 2023م. في حين شهد النقد المتداول خارج البنوك نمو ملحوظاً خلال الفترة ذاتها وبلغت نسبته 7.4% بنهاية العام، وهذا ما أدى إلى ارتفاع عرض النقد م1 الذي يتكون من هذين المؤشرين بمجلس التعاون بنهاية العام 2023م بعد بعد أن كانت نسبة نموه 0.0% في العام 2022م. أما بالنسبة للنمو الملحوظ المسجل لعرض النقد م2 والذي يتكون من عرض النقد م1 والودائع شبه النقدية (الودائع الإدخارية ولأجل) فقد جاء نتيجة ارتفاع تلك الودائع خلال العام 2023م بنسبة بلغت 18.7% مقارنةً مع العام السابق، (شكل رقم 15).

شكل 15: معدل النمو السنوي لمكونات عرض النقد م2 في مجلس التعاون،
يناير 2022 – ديسمبر 2023م

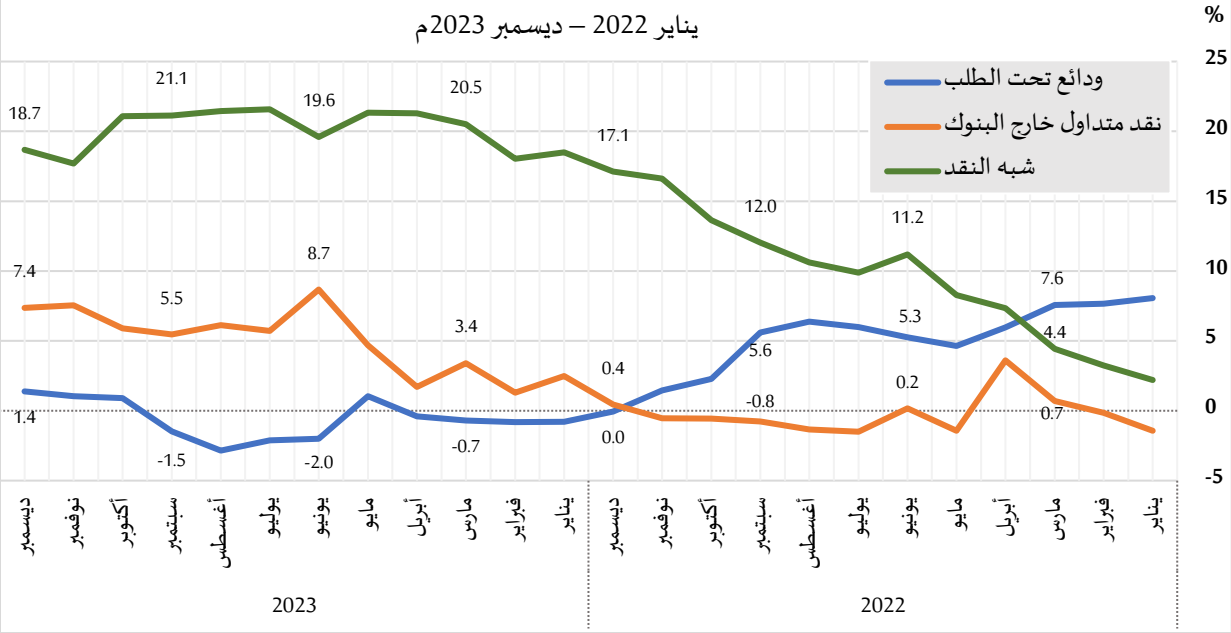

وقد يكون تباطأ نمو الودائع تحت الطلب وارتفاع والودائع شبه النقدية (الودائع الإدخارية ولأجل) بهذا الحجم هو نتيجة لتحول المودعين إلى الحسابات لأجل (time deposits) بدلاً من الاحتفاظ بالأصول المالية السائلة (liquid assets) وذلك للاستفادة من معدلات أسعار الفائدة التي ارتفعت في العامين 2022 و 2023م، حيث أن البنوك المركزية في دول مجلس التعاون قد رفعت أسعار الفائدة بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة وذلك تماشياً مع السياسة النقدية التي اتبعها البنك الاحتياطي الأمريكي برفع أسعار الفائدة عدت مرات للحفاظ على معدل التضخم.

3.2: عرض النقد بمفهومه الضيق (م1) حسب الدول

على مستوى الدول الأعضاء، شهد عرض النقد بمفهومه الضيق (م1) في دول مجلس التعاون بنهاية العام 2023م تراجعاً لقيمته في 4 دول،حيث بلغت نسبة الانخفاض -13.4% في دولة قطر، و -8.1 في دولة الكويت، و -7.5% في مملكة البحرين، و -0.3 في المملكة العربية السعودية، وجاء هذا التراجع نتيجة لإنخفاض الودائع النقدية (ودائع تحت الطلب) في هذه الدول بنفس الفترة. وعلى العكس من ذلك، واصل عرض النقد م1 بدولة الامارات العربية المتحدة في العام 2023م نموه وجاء بنسبة

12.4% مقارنةً مع العام السابق، حيث ارتفعت الودائع النقدية والنقد المتداول خارج البنوك لديها بنسبة 12.1% و 14.8% على التوالي. وكذلك سجل عرض النقد م1 بسلطنة عُمان نمواً بنسبة 6.6% في العام 2023م مدعوماً بنمو الودائع النقدية بنسبة 9.3% بذات الفترة، (جدول رقم 1).

جدول 1: معدل النمو (%) السنوي لعرض النقد م1 ومكوناته بدول مجلس التعاون، 2022 - 2023م

	عرض النقد م1		الودائع النقدية		النقد المتداول خارج البنوك	
	2022	2023	2022	2023	2022	2023
الإمارات	5.1	12.4	4.6	12.1	8.3	14.8
البحرين	-5.0	-7.5	-4.1	-10.0	-9.2	5.0
السعودية	-2.3	-0.3	-2.3	-1.2	-2.2	6.0
عُمان	-2.4	6.6	-1.7	9.3	-4.9	-2.7
قطر	8.4	-13.4	8.8	-14.2	4.4	-4.0
الكويت	-5.8	-8.1	-5.6	-9.1	-7.0	-1.9
مجلس التعاون	**0.0**	**2.2**	**0.0**	**1.4**	**0.4**	**7.4**

4.2: عرض النقد بمفهومه الواسع (م2) حسب الدول

أما عرض النقد بمعناه الواسع (م2) فقد شهد في العام 2023م نمواً في جميع الدول الأعضاء مقارنةً مع العام السابق. وسجلت دولة الإمارات العربية المتحدة أعلى نسبة ارتفاع بنحو 18.8%، تلتها سلطنة عُمان بنحو 13.0%، والمملكة العربية السعودية بنحو 9.4%. وأتى هذا النمو نتيجة ارتفاع حجم الودائع شبه النقدية بهذه الفترة في كل الدول، حيث نمت هذه الودائع في المملكة العربية السعودية[3] بنسبة بلغت 32.0%، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 23.6%، وفي سلطنة عُمان بنسبة 15.5% و تراوح نمو هذه الودائع في بقية الدول بين 4.4% بدولة الكويت و 8.6% بمملكة البحرين بذات الفترة، (جدول رقم 2).

جدول 2: معدل النمو (%) السنوي لعرض النقد م2 بدول مجلس التعاون، 2022 - 2023م

	عرض النقد م2		الودائع شبه النقدية	
	2022	2023	2022	2023
الإمارات	9.0	18.8	12.2	23.6
البحرين	3.9	5.0	12.6	8.6
السعودية	6.0	9.4	32.2	32.0
عُمان	0.6	13.0	1.8	15.5
قطر	17.4	1.1	20.3	5.4
الكويت	5.3	0.7	10.9	4.4
مجلس التعاون	**8.0**	**10.5**	**17.1**	**18.7**

3. الودائع الزمنية والادخارية.

5.2: صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية

ارتفع مجموع صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية في العام 2023م بنسبة 5.6% مقارنة مع العام السابق، ليصل إلى حوالي 716.9 مليار دولار أمريكي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الارتفاع في صافي الأصول الأجنبية لدى دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة كبيرة بلغت 41.2%، خاصة وأنها تمثل ما نسبته 25.6% من إجمالي أصول دول المجلس، وكذلك سجلت دولة قطر معدل نمو لصافي الأصول الأجنبية بنحو 17.4%، تلتها مملكة البحرين بنحو 8.8%، في حين تراجع حجم هذه الأصول لدى المملكة العربية السعودية ودولة الكويت بنسبة -5.3% و -1.5% على التوالي بذات الفترة، (جدول رقم 3).

جدول 3: صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية، 2023م

	2022	2023	نسبة التغير (%)	المساهمة النسبية (%)، 2023
البحرين	3.7	4.0	8.8	0.6
عُمان	15.7	15.8	0.4	2.2
الكويت	43.1	42.4	-1.5	5.9
قطر	46.1	54.1	17.4	7.6
الإمارات	129.9	183.4	41.2	25.6
السعودية	440.5	417.1	-5.3	58.2
مجلس التعاون	**679.0**	**716.9**	**5.6**	**100.0**

ثالثاً. أداء القطاع المصرفي في مجلس التعاون

1.3: أصول البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون

بلغ إجمالي أصول البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون بنهاية العام 2023م نحو 3,207 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 8.1% مقارنة مع حجم الأصول بنهاية العام 2022م. وسجلت أصول البنوك التجارية العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة أعلى نسبة نمو بنحو 11.1%، تليها أصول البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية بنحو 9.3%، في حين كانت نسب النمو في الدول الأخرى أقل من معدل النمو في المجلس ككل، (شكل رقم 16).

واستأثرت دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بالحصة الأكبر من إجمالي الأصول المصرفية في البنوك التجارية في مجلس التعاون بنسبة 34.6% و32.9% على التوالي، تليهما دولة قطر بنحو16.9%، في حين بلغت حصة الدول الأعضاء الأخرى مجتمعة نحو 15.6%.

شكل 16: إجمالي أصول البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون، 2023م

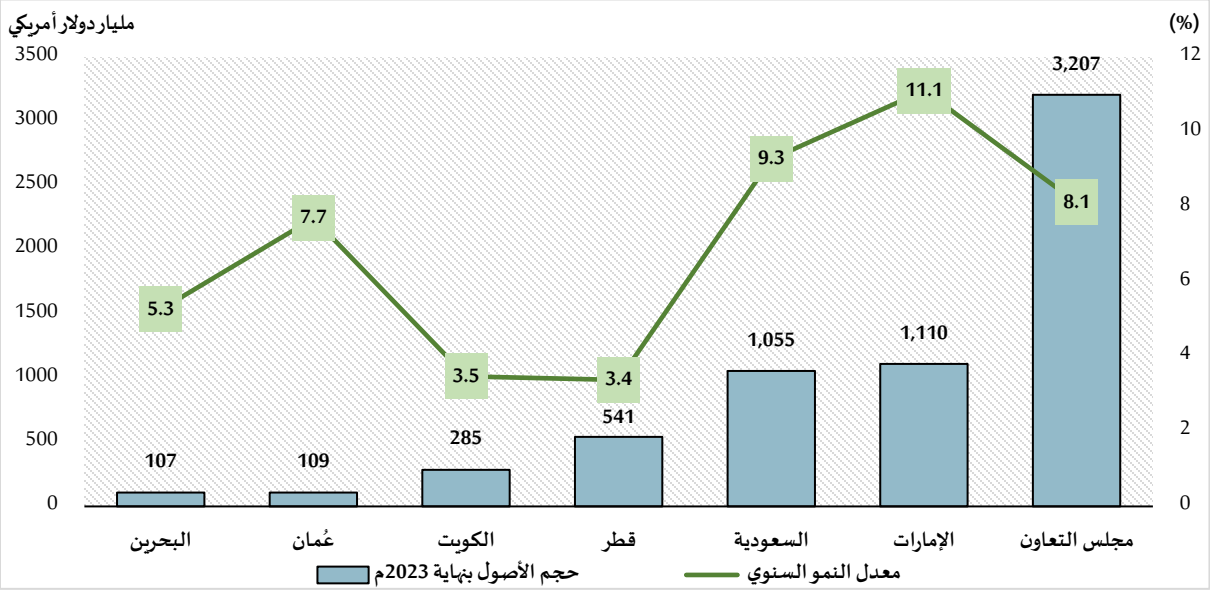

وحققت البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية أعلى معدل للعائد على الأصول (ROA)[4] على مستوى دول المجلس خلال العام 2023م بنحو 2.2%، تليها البنوك التجارية العاملة بدولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 2.0%، ثم العائد المسجل بدولة قطر ودولة الكويت بنحو 1.5% لكل منهما. وجاء معدل العائد على الأصول في مملكة البحرين وسلطنة عُمان بنحو 1.4% و 1.3% على التوالي. ويقيس معدل العائد على الأصول مدى قدرة القطاع على تحقيق ارباح من الأصول المستثمرة فيه او مدى فعالية استخدام الموارد المتاحة، (شكل رقم 17).

4 . بيانات دولة الكويت بنهاية الربع الثالث 2023م.

شكل 17: معدل العائد على الأصول (ROA)، 2023م

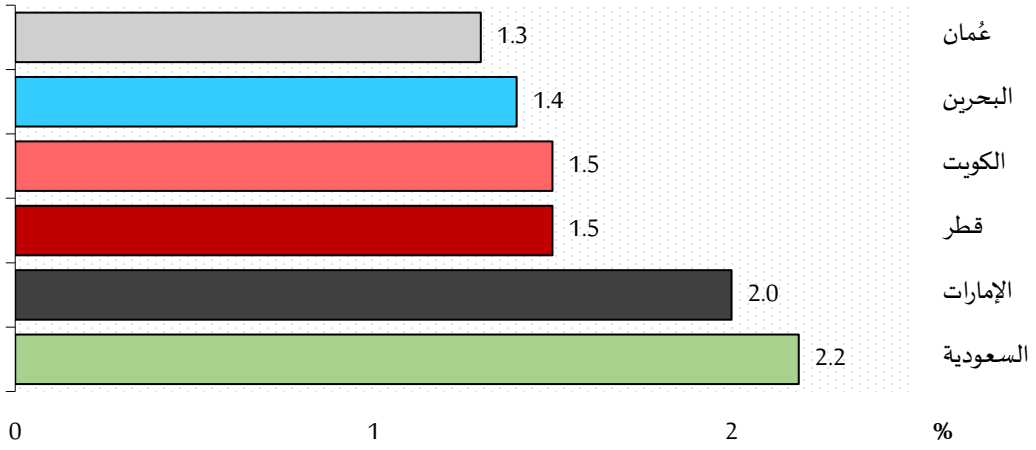

2.3: إجمالي الودائع المصرفية لدى البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون

بلغ إجمالي الودائع المصرفية لدى البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون بنهاية العام 2023م نحو 1,905 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 8.1% مقارنة مع حجمها بنهاية العام 2022م. وحققت دولة الإمارات العربية المتحدة أعلى نسب ارتفاع بنحو 13.5%، تلتها سلطنة عُمان بنحو 12.3%، ثم المملكة العربية السعودية بنسبة 7.8%، وارتفعت الودائع المصرفية في كل من مملكة البحرين ودولة الكويت بنسبة 6.3% و 3.6% على التوالي، وعلى العكس من ذلك تراجع حجم الودائع المصرفية في دولة قطر بنسبة -1.3% بذات الفترة.

وشكلت الودائع المصرفية بدولة الإمارات العربية المتحدة نحو 36.0% من إجمالي الودائع المصرفية في مجلس التعاون، تلتها الودائع المصرفية بالمملكة العربية السعودية بنحو 34.6%، ودولة قطر بنحو 14.2%، في حين بلغت حصة الدول الثلاثة الأخرى مجتمعة نحو 15.1% (جدول رقم 4).

جدول 4: إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية العاملة بمجلس التعاون، 2022 - 2023م

	2022	2023	نسبة التغير (%)	المساهمة النسبية (%)، 2023
البحرين	50.5	53.7	6.3	2.8
عُمان	67.4	75.7	12.3	4.0
الكويت	153.2	158.6	3.6	8.3
قطر	274.5	270.9	-1.3	14.2
السعودية	612.1	659.6	7.8	34.6
الإمارات	605.1	686.7	13.5	36.0
مجلس التعاون	**1,762.8**	**1,905.2**	8.1	100.0

3.3: إجمالي القروض المقدمة من البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون

بلغ إجمالي رصيد القروض المقدمة من البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون بنهاية العام 2023م نحو 1,870 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 6.2% مقارنة مع حجمها بنهاية العام 2022م. وسجلت جميع الدول نمواً لإجمالي القروض بنهاية العام 2023م تراوحت بين 1.9% في دولة الكويت و 10.0% في المملكة العربية السعودية، مقارنة مع العام السابق، (شكل رقم 18).

شكل 18: إجمالي القروض المقدمة من قبل البنوك التجارية التجارية العاملة في مجلس التعاون، 2023م

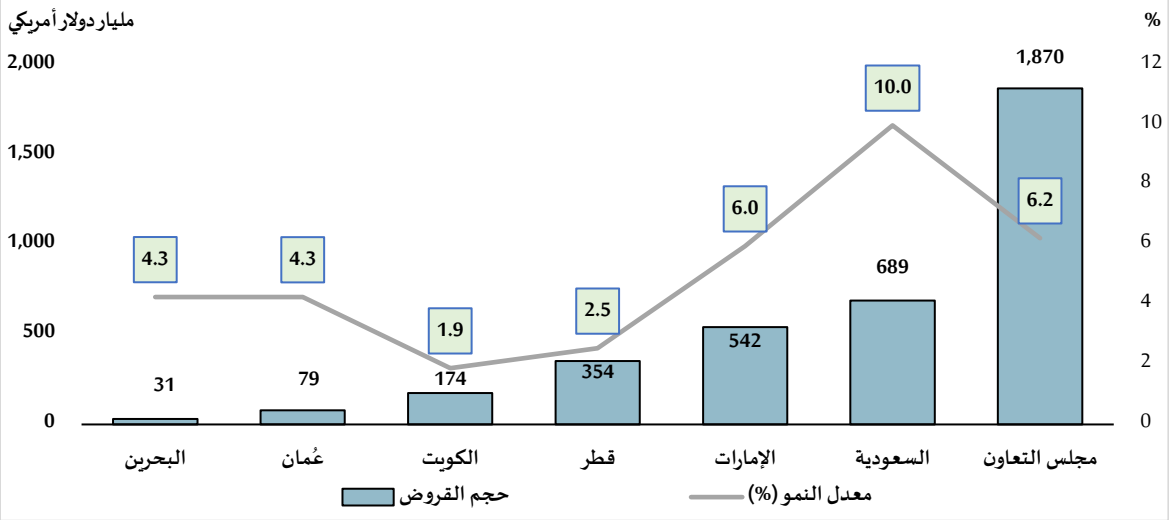

4.3: نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص من إجمالي القروض في مجلس التعاون

بلغت نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص من إجمالي القروض حوالي 94.3% في المملكة العربية السعودية، وبنسبة 92.1% في مملكة البحرين، وبنسبة 83.9% في سلطنة عُمان، وجاءت النسبة في دولة الامارات العربية المتحدة ودولة قطر بنحو 71.3%، و 67.1% على التوالي. وعلى مستوى تكتل مجلس التعاون[5] شكلت نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص نحو 80.7%، (شكل 19).

شكل 19: نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص من إجمالي القروض، 2023م

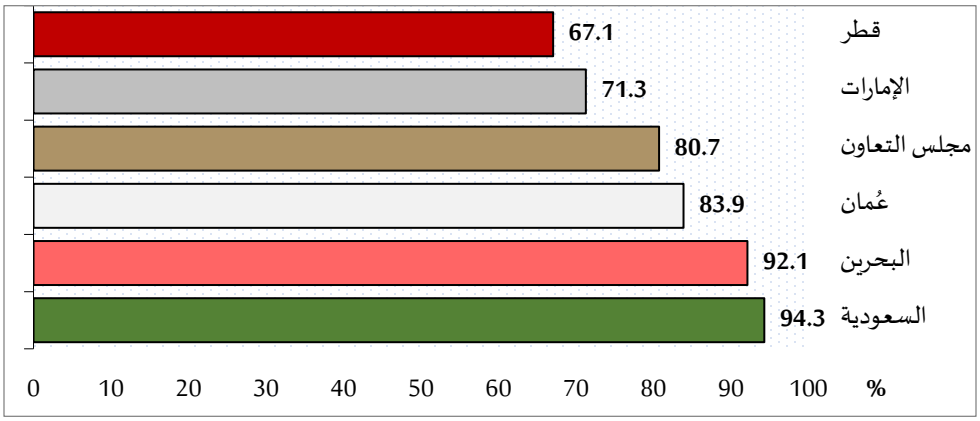

5 . لا تتوفر بيانات حول حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص بدولة الكويت.

5.3: توزيع القروض حسب الأنشطة الاقتصادية في دول مجلس التعاون

هناك تفاوت ملحوظ بين دول مجلس التعاون في ما يتعلق بنسب القروض الممنوحة من البنوك التجارية إلى الأنشطة الاقتصادية. وعلى سبيل المثال، بنهاية العام 2023م بلغت نسبة القروض الممنوحة إلى الأنشطة المالية وأنشطة التأمين من إجمالي القروض، نحو 11.8% في دولة الإمارات العربية المتحدة، في حين جاءت نسبة القروض من إجمالي القروض لهذا النشاط 3.2% في دولة قطر، (شكل 20).

شكل 20: نسبة القروض الممنوحة إلى الأنشطة المالية وأنشطة التأمين من إجمالي القروض، 2023م

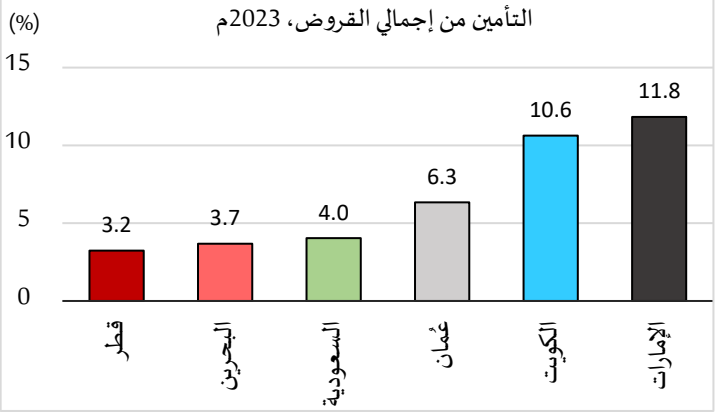

وفي حين استحوذ نشاط التصنيع على نحو 24.5% من إجمالي القروض المصرفية في مملكة البحرين، فقد شكلت حصة هذا النشاط ما نسبته 2.0 % في دولة قطر، وتراوحت نسبته في بقية الدول بين 5.3% في دولة الكويت و 8.2% في سلطنة عُمان، (شكل 21).

شكل 21: نسبة القروض الممنوحة إلى نشاط التصنيع من إجمالي القروض، 2023م

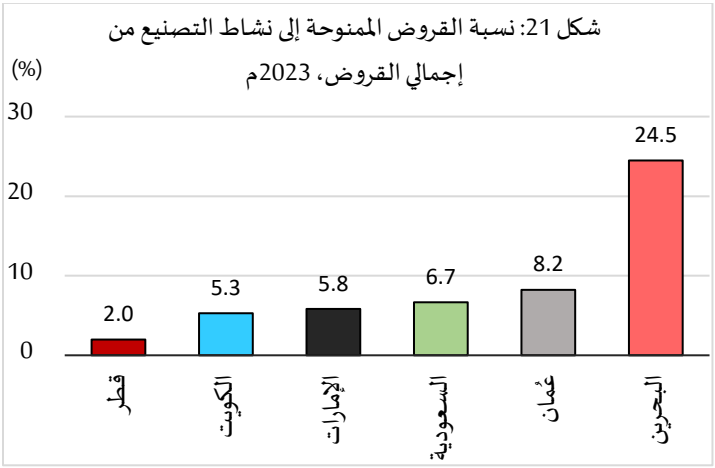

أما أنشطة التشييد فقد كان نصيبها 13.6% من إجمالي القروض في مملكة البحرين وهو الأعلى على مستوى مجلس التعاون، في حين تراوحت النسبة في بقية الدول الأعضاء بين 2.9% في دولة قطر و 5.2% في سلطنة عُمان، (شكل 22).

شكل 22: نسبة القروض الممنوحة إلى نشاط التشييد من إجمالي القروض، 2023م

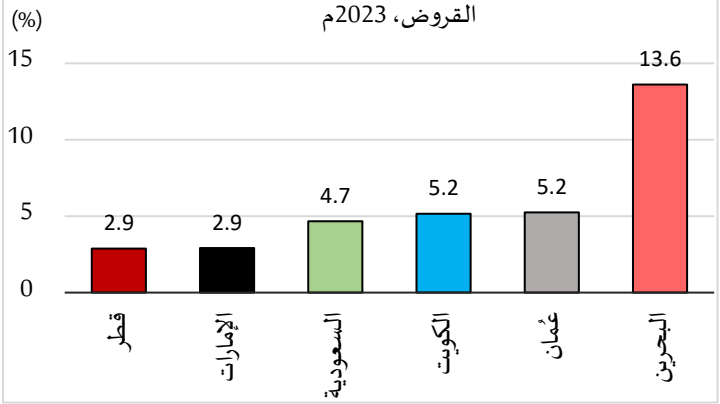

وبشكل عام، يستحوذ نشاط " الأسر المعيشية كصاحب عمل؛ أو لإنتاج سلع وخدمات غير مميزة لاستخدامها الخاص" على النسبة الأعلى من حجم القروض الممنوحة بغالبية دول المجلس، يليه نسبة "الأنشطة العقارية" في كل الدول الأعضاء بإستثناء سلطنة عُمان. ويعتبر نشاط "تجارة الجملة والتجزئة؛ وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية" من ضمن الأنشطة الأعلى نسبة حصولاً للقروض، (شكل رقم 23).

شكل 23: توزيع القروض حسب الأنشطة الاقتصادية (الأعلى نسبة)، 2023م

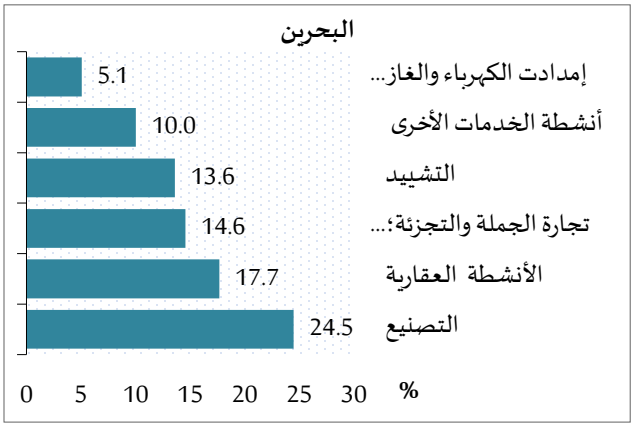

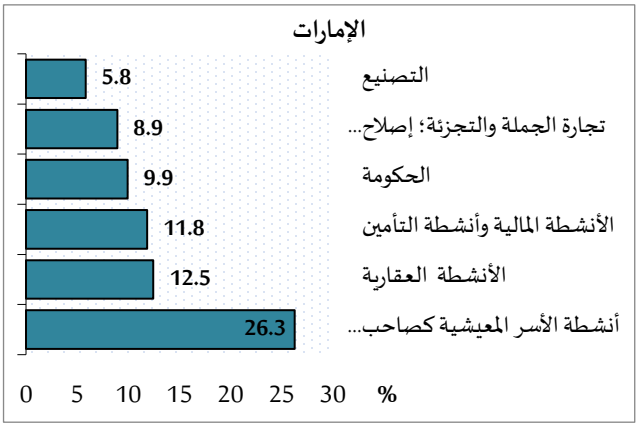

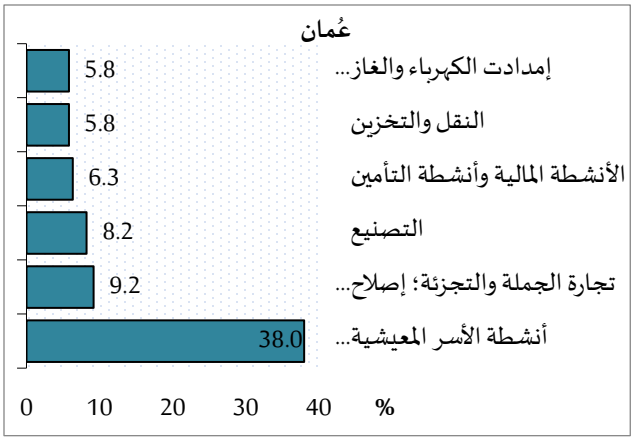

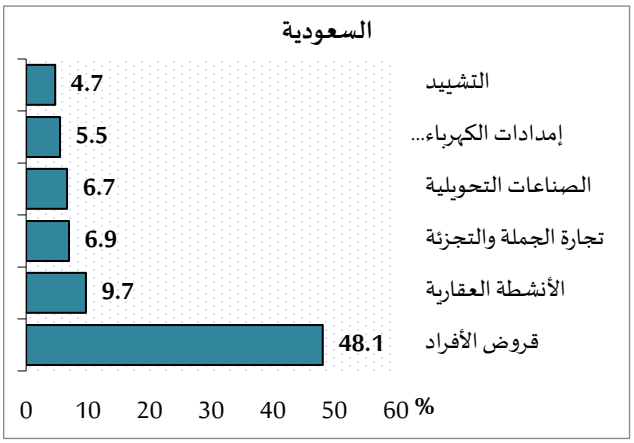

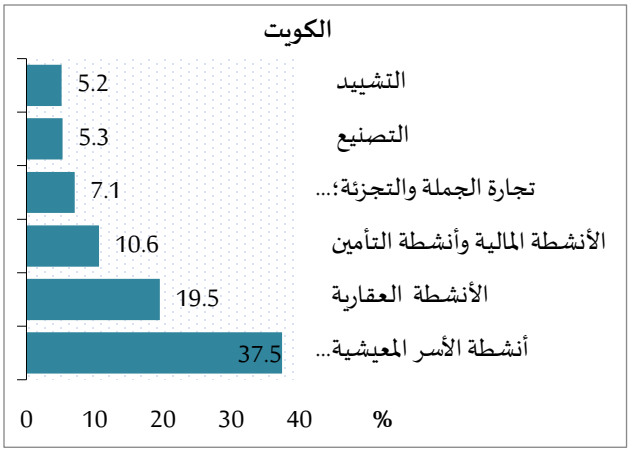

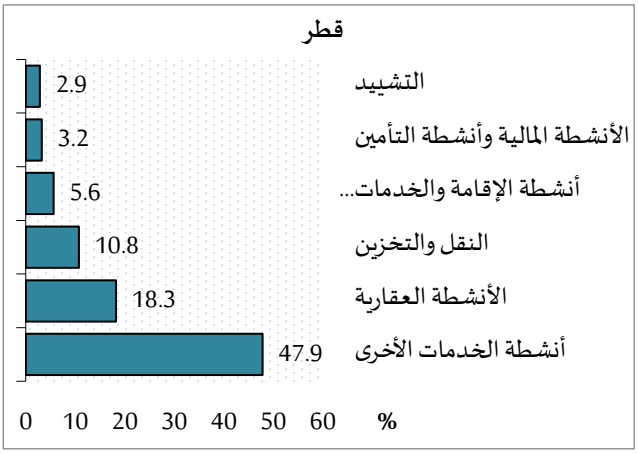

6.3: نسبة القروض المتعثرة من إجمالي القروض في دول مجلس التعاون

تفاوتت نسب القروض المتعثرة من إجمالي القروض فيما بين دول المجلس. وخلال العام 2023م تراجعت هذه النسبة في دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل ملحوظ مقارنةً مع العام السابق، وكذلك تراجعت نسبتها في المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، في حين استقرت النسبة نوعاً ما على ما هي عليه في مملكة البحرين وسلطنة عُمان، أما في دولة قطر فقد شهدت ارتفاعاً طفيفاً لنسب القروض المتعثرة خلال العام 2023م، هذا وقد سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة بنهاية العام 2023م أعلى نسبة على مستوى دول المجلس للقروض المتعثرة من إجمالي القروض بنحو 5.3%، في حين تشهد دولة الكويت أقل نسب تعثر بشكل عام، (شكل رقم 24).

شكل 24: نسبة القروض المتعثرة في دول مجلس التعاون، 2021 –2023م*

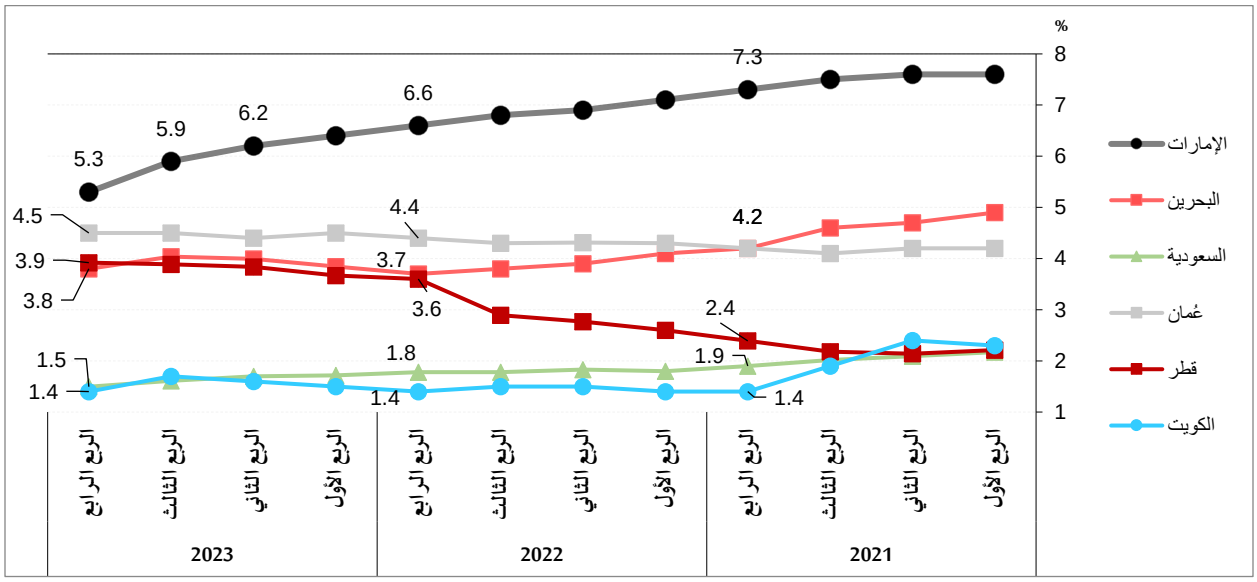

7.3: نسبة القروض إلى الودائع في دول مجلس التعاون

كذلك تتفاوت نسبة القروض إلى الودائع بين دول المجلس بشكل كبير، حيث بلغت هذه النسبة بنهاية العام 2023م نحو 127.1% في دولة قطر، وهي الأعلى بين دول المجلس، وتلتها النسبة المسجلة بسلطنة عُمان بنحو 104.7%، في حين تبلغ هذه النسبة 65.2% في مملكة البحرين و 80.7% و 79.0% في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة على التوالي. وبطبيعة الحال إن النسب المرتفعة تسهم في زيادة عرض النقد في الأسواق، (شكل رقم 25).

شكل 25: نسبة القروض إلى الودائع في دول مجلس التعاون، 2023م*

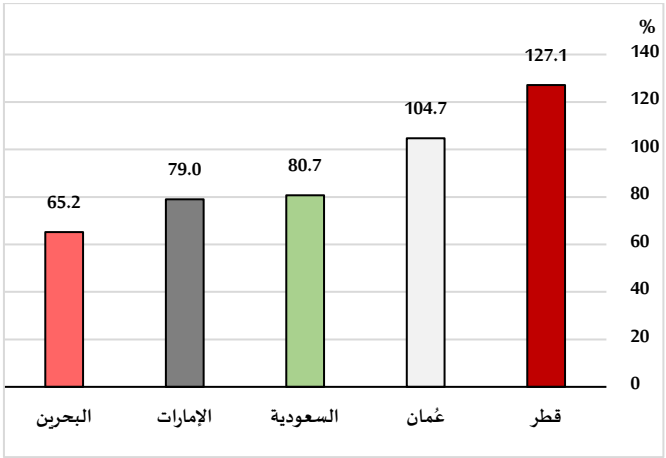

* لا تتوفر بيانات دولة الكويت.

8.3: نسبة كفاية رأس المال في دول مجلس التعاون

شكل 26: نسبة كفاية رأس المال في دول مجلس التعاون، 2023م

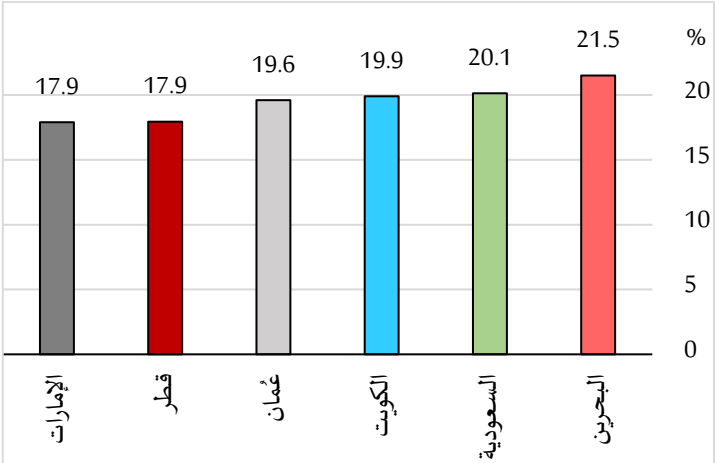

واصلت نسب كفاية رأس المال بدول المجلس تفوقها عن الحد الأدنى التنظيمي بفارق كبير، حيث تراوحت بين 17.9% في دولة الإمارات العربية المتحدة و 21.5% في مملكة البحرين، والجدير بالذكر أنه حسب متطلبات لجنة "بازل 3" فإن الحد الأدنى التنظيمي لنسبة كفاية رأس المال التي يجب على البنوك الحفاظ عليه هو 8%، (شكل رقم 26).

9.3: صافي أرباح البنوك التجارية العاملة في دول مجلس التعاون

شهد صافي أرباح البنوك التجارية العاملة بدول المجلس في خلال الأعوام الثلاثة الماضية نمواً ملحوظاً، وفاقت ربحية القطاع المصرفي الخليجي مستويات ما قبل جائحة كوفيد-19. وحسب البيانات المتوفرة للعام 2023 شهدت البنوك التجارية العاملة بدولة الإمارات العربية المتحدة نمواً لصافي الربح جاء بنسبة 55.3% مقارنةً مع العام السابق، وكذلك سجلت أرباح البنوك التجارية العاملة في مملكة البحرين نمواً بنسبة 13.8%، في حين حققت أرباح البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية نمواً بنسبة بلغت 11.7%، وارتفعت أرباح البنوك التجارية العاملة في سلطنة عُمان بنسبة 7.7%، (شكل رقم 27).

شكل 27: معدل النمو السنوي لصافي أرباح البنوك التجارية العاملة في دول مجلس التعاون، 2019 - 2023م

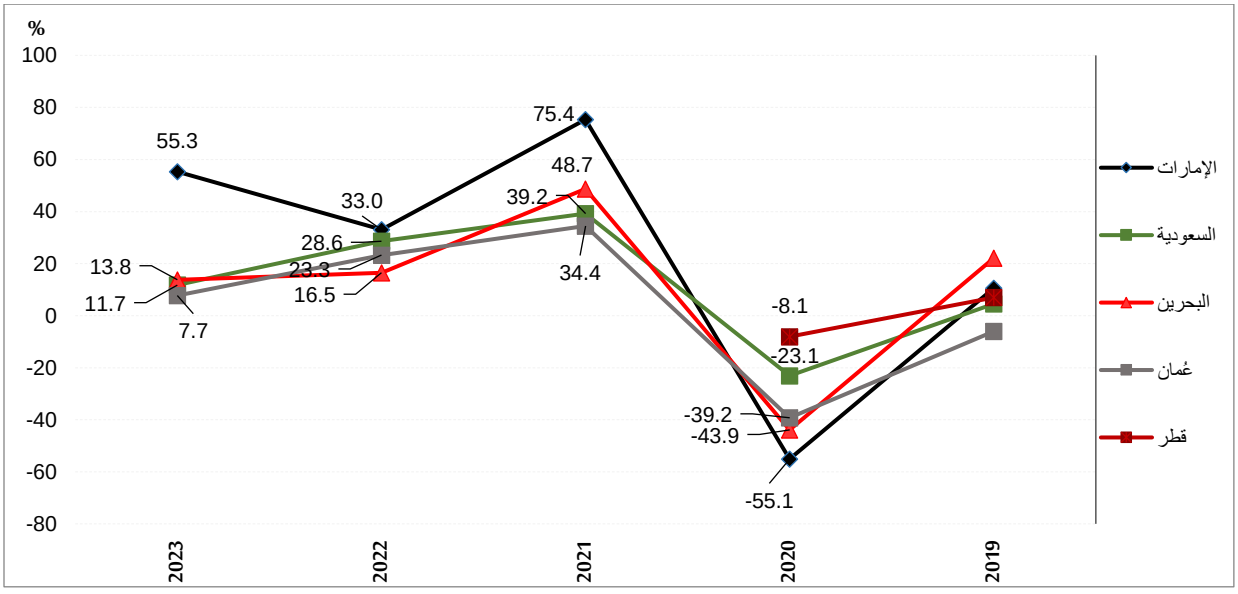

مصادر البيانات

- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
- مصرف البحرين المركزي
- البنك المركزي السعودي
- البنك المركزي العماني
- مصرف قطر المركزي
- بنك الكويت المركزي
- المو اقع الإلكترونية لأسواق المال الخليجية
- (www.eia.gov) U.S. Energy Information Administration
- https://finance.yahoo.com/
- tradingeconomics.com
- آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي (أبريل 2024م)